فيتكلم بها وهو محال في حقه تعالى وهذا هو القسم الثالث في العقيدة وهو ما يجوز
في حقه تعالى واما افتقار كل ما سواه اليه جل وعز فهو يجب له تعالى لحياته وهو عموم القدرة
والارادة والعلم اذ لو انتفى شيء منها لما امكنه ان يوجد شيئا من الحوادث فلا يفتقر اليه
شيء كيف وهو الذي يفتقر اليه كل ما سواه هذا شروع منه فيما يندرج تحت المعنى
الثاني الذي يقتضيه معنى الالوهية ولكنه ان وجوب افتقار كل ما سواه اليه عز وجل
يستلزم قدرته وما ذكر معها اذ انتفاء شيء منها لم يتأت ايجاد والاعدام كما تقدم
فلا يفتقر اليه شيء يجب تعلق قدرته وارادته وعلمه عامة المتعلق بما يتعلق به والا لم
ان لا يفتقر اليه كل ما سواه وهو بعض ما تعلقت به قدرته واندرج هنا من صفاته الثلاث الاربعة
القدرة والارادة والعلم والحياة ومن المعنوية اربعة وهو كونه تعالى قادرا ومريدا وعالما
وذلك ثمان ويجب له تعالى ايضا الوحدانية اذ لو كان معه ثان مع الالوهية لما افتقر اليه شيء
لزم محال كيف وهو الذي يفتقر اليه كل ما سواه وقد تقدم في بيان الوحدانية انه يجوز
له ثان يستلزم محال بهما معا اتفقا او اختلفا العاجز لا يتأتى ان يوجد شيئا فلا يفتقر
اليه شيء وهذا تمام العشرين صفة التي يجب في حقه تعالى فقد دخل تحت استغناء جل وعز
عن كل ما سواه عشر صفة من الواجبات في حقه تعالى ويستلزم ذكر اضدادها عليه فدخل في
ايضا مثل عددها من المستحيل ودخل فيما يجوز في حقه تعالى وهو فعل او ترك وجوب افتقار كل ما سواه
اليه التسع الباقية مما يجب في حقه تعالى ويستلزم ذكر المحال اضدادها عليه فقد كمل الواجب
والمستحيل والجائز ويؤخذ منه ايضا حدوث العالم باسره اذ لو كان شيء منه قديما
لكان ذلك الشيء مستغنيا عنه تعالى كيف وهو الذي يجب ان يفتقر اليه كل ما سواه وقد عرفت
بالبرهان فيما سبق انه حادث بقدرته سبحانه فلو كان شيء من العالم قديما لكان واجب
الوجود لا يقبل العدم واذ كان لا يقبل العدم لا سابقا ولا لاحقا لم يفتقر الى المخصص كيف
وكل ما سواه يفتقر اليه كل الافتقار فوجب حدوث كل ما سواه جل وعز وقد ابرزه

بفتح

بفتح الهمزة معناه بالجمع ويؤخذ منه ايضا ان تأثير شيء من الحادثات في اثر ما على الدوام لا يتغير
ذلك الاثر بالا تر عن مولانا عز وجل كيف وهو الذي يفتقر اليه كل ما سواه عموما وعلى كل
حال هذا ان قدر تأثير شيء من الحادثات يؤثر بطبعه واما ان قدرته مؤثرة بفتح
جعلها الله تعالى فيه كما يزعمه كثير من الجبرية فذلك محال ايضا لانه يصير مولانا عز وجل
مفتقرا في ايجاد بعض الافعال الى واسطة وذلك باطل لما عرفت من وجوب استغنائه عز وجل
عن كل ما سواه لانه لو خرج من قدرته تعالى ما لم يكن ذلك الممكن مفتقرا اليه تعالى بل انما
يفتقر الى وجوده كيف وكل ما سواه مفتقر اليه غاية الافتقار وبهذا يبطل مذهب القدرية
القائلين بتأثير الافلاك والعلل ويبطل مذهب الطبايعيين القائلين بتأثير الطبائع
القائلين بتأثير الصباغين والمزج ونحو ذلك كون الطعم يشبع والماء يروي والنار
تحرق ونحو ذلك وهو في اعتقادهم التأثير لتلك الامور مختلفون منهم من يعتقد ان تلك
الاشياء مؤثرة فيما قارنها بطبعها وحقيقتها والاخلاق في كفر ومنهم من يعتقد انها تؤثر
بقوة جعلها الله تعالى فيها ولو نزع عنها لم تؤثر وقد تبع الفيلسوف في هذه كثير من علماء
المؤمنين واليه اشار بقوله كما يزعمه كثير من الجبرية والحق في بدعة وقد اختلفوا في كفره و
المؤمن المحقق الايمان لا يعتقد لها تأثيرا اصلا وما قارنها يصح تخلفه عنها فقد تكون النار
ولا يوجد الاحراق كما كان لابراهيم عليه السلام ويوجد الشبع كما قصته مع ولده اسمعيل
عليهما السلام فقد تبين ذكره ان تقول من قال ان تؤثر بطبعها يبطل بافتقار كل ما سواه
اليه لانها لو كانت تؤثر بطبعها فيما قارنها لزم ان يفتقر ذكر المقارن اليها ويستغني
عز الله وذكر محال لوجوب افتقار كل ما سواه اليه واما من قال انها تؤثر بقوة جعلها الله
فيها فيبطل قوله باستغناء عز وجل عن كل ما سواه لانه لو كان كما زعم لزم ان يكون
الله تعالى قد يقدر على فعل بعض الممكنات لا بواسطة وهو قوة التي تخلق في النار ونحوها
من الاسباب العادية فيكون مفتقرا اليها وقد زعم الذي يظهر فيما اشرنا له لم يتعرض لهذه